



نظام الرقابة الداخلية

لجمعية رائد لتمكين القيادات الشبابية

تم اعتماد نظام الرقابة الداخلية في اجتماع مجلس الإدارة رقم (٦) بتاريخ ١٤٤٤/٦/٢٥ الموافق ٢٠٢٢/١٢/٢٠

يعتمد

رئيس مجلس الإدارة
د. عبدالعزيز بن صالح المطوع



تمهيد:

تعد آليات سياسة الرقابة والإشراف أحد المتطلبات الأساسية لضوابط الرقابة الداخلية بالجمعية؛ حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية؛ الأمر الذي من شأنه تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات، ومنع مخاطر الفساد والاحتيال، بالإضافة إلى تطوير العمليات الإدارية.

النطاق:

يحدد هذا النظام المسؤوليات العامة لكافة العاملين بالجمعية، ومن تربطهم أي علاقة بها سواء كانت تعاقدية أو تطوعية، ويستثنى من ذلك من تصدر بحقهم سياسات خاصة وفقاً للوائح والأنظمة.

أولاً: الرقابة:

التقارير الإدارية: يتم الاعتماد عليها كلياً في تقييم الأداء للجمعية؛ حيث توجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة كونه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات اللازمة والتوجيه بما يلزم من إجراءات تصحيحية وينبغي أن تعدد هذه التقارير بصفة دورية ومنظمة وواضحة ومن بين ذلك:

التقارير الدورية: وتكون من العاملين لمديريهم بصفة يومية أو أسبوعية أو شهرية أو وبعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو بعد انتهاء المشروع بالكامل.

تقارير سير الأعمال الدورية: وتكون هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

تقارير الفحص: وهي تساعد الإدارة العليا من خلال تحليل ظروف المشاريع السابقة أو اللاحقة، وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

تقارير قياس كفاءة العاملين: وتكون بصفة دورية تُعد من قبل الرؤساء المباشرين لمدروسيهم وتشمل: قياس القدرات، ومدى تعاونهم مع فرق العمل، وغيرها من المعايير المناسبة للجمعية.



المهام والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام حيث تُستخدم لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع إليها للمتابعة والتقييم.

التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصاءات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنة التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة سير العمل وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانيًا: المبادئ

مبدأ التكاملية: تكامل الرقابة وأساليبها واللواحة التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة النظام وبساطته ليكون سهل الفهم على المنفذين، وبالتالي التطبيق الناجح للحصول على النتائج المرجوة.

مبدأ سرعة كشف الانحراف والإبلاغ عن الأخطاء: تكشف فعالية نظام الرقابة في الجمعية الانحرافات، وسرعة الإبلاغ عنها سيسهم في تحديد أسبابها، وبالتالي التدخل السريع لتصحيح مسارها.

مبدأ الدقة: إن عدم الدقة في المعلومات ومصادرها سيعرض الجمعية إلى مشاكل هي في غنى عنها، لذا فإن مبدأ الدقة في ذلك يعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للإدارة العليا كونها تساعد في صنع القرارات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.



ثالثاً: المسؤوليات

تطبيق هذه السياسات ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذا النظام والإلمام به واللتزام بما ورد فيه من أحكام عند اداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع إدارات الجمعية بنسخة منه.